



المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات

تصوّرات حول

إعادة بناء وتوحيد الاتحادات الشعبيّة والنقابات المهنيّة الفلسطينيّة

مجموعة دعم وتطوير مسار المصالحة الفلسطينية

2014

مجموعة دعم وتطوير مسار المصالحة الفلسطينية

تصورات حول

بناء وتوحيد الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية الفلسطينية

بناء على نتائج جلسات حوار فلسطينية عقدت في الفترة ما بين كانون الأول/ ديسمبر
2012 - أيلول/ سبتمبر 2014

الطبعة الأولى: كانون الأول/ ديسمبر 2014

© جميع حقوق الطبع محفوظة

ISBN: 978-9950-8512-6-9

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)

رام الله - فلسطين

هاتف: +972 (2) 2973816

تلفاكس: +972 (2) 2976789

بريد إلكتروني: info@masarat.ps

الصفحة الإلكترونية: www.masarat.ps



Masarat Center

تصميم وتنفيذ: مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان.

ما يرد في هذا الإصدار من آراء ومواقف يعبر عن وجهة نظر المؤلفين، ولا يعكس بالضرورة موقف
مركز مسارات.

قائمة المحتويات

4	المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية- مسارات
4	مجموعة دعم وتطوير مسار المصالحة الوطنية
5	ملخص تنفيذي
7	تقديم
11	الاتحادات (التنظيمات) الشعبية
15	النقابات المهنية والأطر الموازية
19	مشكلات ما بعد قيام السلطة
23	تحديات في ظل الانقسام
25	أسس موجهة لعملية إعادة البناء والتوحيد
29	آليات مقترحة لإعادة بناء وتوحيد الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية
33	آليات مقترحة لإطلاق مبادرات لإعادة البناء والتوحيد
35	ملحق (1) تصورات مقترحة لإعادة بناء وتوحيد الاتحاد العام للكتاب والأدباء
39	ملحق (2) خيارات وآليات مقترحة لتوحيد الجسم الصحفي والإعلامي

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات) مركز فلسطيني مستقل متخصص في بلورة السياسات والدراسات الإستراتيجية، ويركز على تطوير بدائل موضوعية وديمقراطية، وذلك من خلال تضييق الفجوة بين المعرفة وصناعة القرار في المؤسسات الرسمية والأهلية؛ ووضع السياسات وتقديم تحليلات ودراسات إستراتيجية تتميز بالعمق والمهنية، ومناسبة من حيث واقعيتها وإمكانية تطبيقها وزمن تقديمها.

مجموعة دعم وتطوير مسار المصالحة الوطنية

هي إطار وطني تعددي ومفتوح للحوار، بمشاركة مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي. وتهدف إلى المساهمة في إزالة العقبات والعراقيل أمام المصالحة الوطنية من أجل تحقيق إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة على أسس وطنية وديمقراطية، وتجسيد شراكة حقيقية تمكن الشعب الفلسطيني من زج جميع طاقاته وكفاءاته وإبداعاته في مجرى قادر على تحقيق أهدافه بتقرير المصير وإنهاء الاحتلال والعودة والاستقلال الوطني.

ملخص تنفيذي

تركز هذه الورقة على طرح تصورات وآليات لإعادة بناء الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية في مختلف التجمعات الفلسطينية، بالاستناد إلى ورقة إطار عام نوقشت في ورشات خاصة بالقاهرة أيلول وتشيرين الأول 2012 لمجموعة دعم وتطوير مسار المصالحة الفلسطينية، ومجموعة من الأوراق المرجعية أعدتها نخبة من الخبراء النقابيين الناشطين في ثمانية اتحادات ونقابات، حيث عرضت هذه الأوراق المرجعية للنقاش في ورشة عمل حوارية في إسطنبول. بانتهاء ورشات العمل الحوارية سابقة الذكر.

بإدراك «مسارات» إلى إعداد الورقة الحالية، وعرضت هذه الورقة للنقاش خلال ورشة عمل نظمها مسارات في الضفة الغربية وقطاع غزة عبر نظام «الفيديو كونفرنس».

يمكن للتصورات والآليات التي تتضمنها الورقة أن تشكل مدخلاً لإطلاق مبادرات عملية لإعادة بناء وتوحيد بعض الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية، لتقدم نموذجاً على إمكانية الشروع في مثل هذه العملية بما يساهم في تهيئة أجواء إيجابية داعمة لإعادة بناء وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير واستكمال مسيرة إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية.

إن بلورة ودعم تنفيذ مثل هذه المبادرات هي أولاً مسؤولية النقابيين المعنيين في كل قطاع يمثل كل من الاتحادات والنقابات القائمة. كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني، وعدد من القوى والأحزاب السياسية، وشخصيات مستقلة ذات صفة اعتبارية، أن تلعب دوراً ريادياً في حوارات تُغني هذه المبادرات وتحوّل كلاً منها إلى خارطة طريق قابلة للتطبيق.

وفي هذا السياق، تقترح الورقة تشكيل لجنة من ممثلي منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية وعدد من الشخصيات السياسية والنقابية والمستقلة في الضفة والقطاع والشتات، مع الاستعانة بخبراء، لدراسة حالة كل من الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية، وبخاصة تلك التي تعاني ازدواجية تمثيل، أو انقسامات وأطر موازية، وتقديم تصورات وآليات حول إعادة بنائها وتوحيدها.

لا تشمل الآليات المقترحة في الورقة جميع الاتحادات والنقابات، لكنها تركز على تقديم نماذج قابلة للتعميم في حال نجاحها، وهي لا تنطلق من نقطة الصفر، بل تستند إلى ما سبق أن وصلت إليه حوارات وجهود سابقة وحالية لإعادة بناء وتوحيد مثل هذه الاتحادات والنقابات.

تقديم

تعتبر المنظمات والاتحادات الشعبية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية إحدى أدوات التعبئة والتعبير عن تطلعات ومصالح الفئات الاجتماعية والمهنية المختلفة (مرأة، عمال، مهندسون، معلمون، محامون، أطباء، كتاب، صحفيون... إلخ)؛ بهدف إدماجها في إطار المنظمة كتعبير عن الهوية الوطنية وتطلعات الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال الوطني.

شهدت الاتحادات الشعبية العديد من الإشكالات، أبرزها طغيان السياسي الفئوي على الاجتماعي، وآلية التمثيل المبنية على الكوتا والمحاصصة بدلا من الانتخابات على قاعدة قانون التمثيل النسبي، وتراجع دور وتكلس الاتحادات بعد تشكيل السلطة الفلسطينية، وازدواجية التمثيل لنفس الاتحاد أمام الاتحادات العربية والدولية، أو التنافس على شرعية التمثيل مع بروز أطر نقابية موازية.

وفي الوقت الذي لعبت فيه النقابات المهنية دورا في التعبير عن حقوق الفئات الاجتماعية المختلفة في سياق النضال الوطني في مواجهة الاحتلال، وحاول جزء منها أن يربط بين النضال الاجتماعي النقابي المطلي من جهة، والوطني والسياسي من جهة أخرى، عانت هي الأخرى - أي النقابات - من مشكلات عدة أفضت إلى تراجع دورها، سواء النقابي التمثيلي المهني أو الوطني السياسي، في ظل استمرارية آلية الكوتا الفصائلية، وانفصال الشريحة البيروقراطية القيادية لبعض من تلك النقابات عن قاعدتها الاجتماعية، واقتسام النقابات جغرافيا وسياسيا (واحدة في الضفة والثانية في غزة، واحدة تتبع حركة فتح والثانية تتبع حركة حماس كما هو الحال في تجربة نقابة الصحفيين).

وفي ضوء المعضلات والمشكلات الواردة أعلاه، وبالنظر إلى الاتحادات الشعبية كأحد مكونات الروابط الفلسطينية الجمعية، التي تستطيع توحيد الفلسطينيين أينما كانوا في التعبير عن حقوق ومصالح وتطلعات القطاع أو الفئة الاجتماعية المعنية، إلى جانب كونها أحد أبرز مكونات التعبير عن الحقوق والمصالح؛ تبرز أهمية العمل على إعادة توحيدها وبنائها على أسس وطنية وديمقراطية وتمثيلية ومهنية، إذ إن هذه الوحدة والبناء، سواء للاتحادات أو النقابات، باتت ضرورة في مواجهة سياسة التجزئة الممارسة من قبل الاحتلال، والتغلب على العوامل التي تمد الانقسام الداخلي بأسباب استمراره، ولتحقيق الروابط الجمعية للفلسطينيين، في سياق إعادة بناء وتفعيل وإحياء دور منظمة التحرير ومكانتها التمثيلية.

تركز هذه الورقة على طرح تصورات وآليات حول إعادة بناء الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية في مختلف التجمعات الفلسطينية، بالاستناد إلى ورقة إطار عام نوقشت في ورشة خاصة نظمت بالقاهرة لمجموعة دعم وتطوير مسار المصالحة الفلسطينية، ومجموعة من الأوراق المرجعية التي أعدتها نخبة من الخبراء النقابيين الناشطين في ثمانية اتحادات ونقابات، وعكست الأفكار والتصورات المتداولة حول عملية إعادة بناء هذه الاتحادات والنقابات، وتم تطويرها في ضوء ورشة حوار نظمت في إسطنبول بتاريخ 19-21 كانون الأول/ديسمبر 2012، ونوقشت فيها أيضا ثمانية أوراق مرجعية أخرى حول التصورات المتداولة في عدد من التجمعات الفلسطينية إزاء عملية إعادة بناء التمثيل الوطني ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. ومن ثم قام المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات) بإعداد مسودة الورقة استنادا إلى هذه الحصيلة من النقاشات¹. وبتاريخ 21 تشرين

1. قام بإعداد الإطار العام للأوراق المرجعية حول إعادة بناء وتوحيد الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية كل من (مع حفظ الألقاب) محسن أبو رمضان وعلام جرار، فيما شارك في إعداد الأوراق المرجعية كل من: ريما نزال، محمود زيادة، محمد أحمد الوزير، عصام عابدين، فضل نعيم، حسن لدادة، عاطف أبو سيف، فتحي صباح، في حين شارك في النقاش خلال ورشة إسطنبول معدو الأوراق المرجعية حول رؤية التجمعات الفلسطينية لعملية إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير، التي صدرت في وثيقة منفصلة: نادية حجاب، بشارة دومانى، أنطوان شلحت، إبراهيم أبراش، عريب الرنتاوي، جابر سليمان، توفيق حداد، ماجد كيالي (لم يتمكن من الحضور و طرح خليل شاهين ورفقته)، إضافة إلى جميل هلال، محسن أبو رمضان، علام جرار، وفاء عبد الرحمن، في حين أدار النقاش كل من: معين رباني، هاني المصري، خليل شاهين.

الثاني/نوفمبر 2013، نظم المركز ورشة عمل موسعة في كل من البيرة وغزة عبر نظام «فيديو كونفرنس»، وتم إعداد الورقة بصيغتها الحالية في ضوء النقاشات والاقتراحات والتوصيات التي قدمها المشاركون في الورشة.

وتتناول الورقة بعض التصورات والآليات العامة المقترحة كمدخل لإعادة بناء وتوحيد الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية، في حين يقترح كل من الأوراق المرجعية تصورات وآليات تفصيلية حول إعادة بناء والنهوض بأوضاع ثمانية اتحادات ونقابات ضمن الحركة النقابية الفلسطينية، تعبر عن مصالح وتطلعات كل من الشرائح الاجتماعية والفئات المهنية الآتية: العمال، المرأة، الطلبة، المهندسون، الأطباء، المحامون، الكتاب، الصحفيون.

الاتحادات (التنظيمات) الشعبية

لعبت الاتحادات الشعبية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية دوراً مهماً في خلق الروابط الجمعية الخاصة بالقطاع أو الفئة الاجتماعية المحددة، وقد قامت هذه الروابط بخلق تلاحم في النسيج الاجتماعي والوطني الخاص بالفئة الاجتماعية واندماجها وفق رؤية مشتركة، تعمل على تفعيل دور هذه الفئة في أماكن جغرافية مختلفة، وضمن آلية عمل مبنية على الانتخابات، وإن كانت ملتزمة بمعايير الكوتا الحزبية أو الفصائلية. فقد كانت هناك بنية مناطقية وجغرافية تفرز هيئاتها وتسير بصورة تدريجية باتجاه انتخاب هيئة تنفيذية/أمانة عامة للاتحاد المعين (الطلبة، المرأة، المعلمين، العمال، المزارعين، الأطباء، المهندسين، الكتاب والصحافيين... إلخ)، إذ كانت هناك هيئات مركزية منتخبة وجمعيات عامة وفروع موزعة على مناطق جغرافية مختلفة، حيث كانت تقوم الهيئة الإدارية الفرعية بالإشراف على أنشطة الاتحاد في الموقع الجغرافي المحدد، ولكن في إطار الاندماج بالرؤية السياسية والاجتماعية والحقوقية للاتحاد المعين، بقيادة الهيئة التنفيذية/الأمانة العامة.

واعتبرت الاتحادات الشعبية نفسها تابعة لمنظمة التحرير، وقاعدة من قواعدها، وتعاملت المنظمة معها على هذا الأساس من خلال دائرة خاصة هي دائرة التنظيم الشعبي. والتزمت الاتحادات بالمشاق الوطني الفلسطيني على أساس أن يعمل كل منها في قطاع معين في الساحة الفلسطينية، ضمن إستراتيجية تحرير موحدة. كما شاركت في المؤتمرات الدولية بتشجيع وتنسيق من منظمة التحرير. وأسهمت في توعية الفلسطينيين بشؤون قضيتهم، وإن تأثر بعض فروعها في بعض البلدان العربية بمواقف تلك الدول من المنظمة. وقد تلخصت أهداف الاتحادات الأساسية في

إنشاء مؤسسات نقابية لمجتمع الدولة الفلسطينية المقبلة، ورعاية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين أوضاعهم المعيشية، وتأمين العمل لهم وفق الظروف المتاحة من خلال اتفاقيات واضحة مع بعض الدول العربية أو بوسائل أخرى غير مباشرة.

وارتكزت مهام الاتحادات على التعبئة السياسية للجمهور عامة، وأعضاء الاتحاد خاصة، وتدريب كوادر سياسية وإعدادها للعمل القيادي، وممارسة الديمقراطية في أطر تنظيمية جماهيرية تقليدية، والمساهمة في معرفة المشاكل الجماهيرية والعمل على حلها، وتمثيل الجماهير في المجلس الوطني في سياق المشاركة الفعالة في توجيه العمل الوطني. كما استندت الاتحادات في تمويلها إلى اشتراكات الأعضاء، ودعم منظمة التحرير المخصص لكل اتحاد.

ويتكون الشكل التنظيمي للاتحادات من عدة مستويات: مستوى محلي، لجان إدارية، مؤتمر الفروع، مجلس إداري وهيئة مكتب الاتحاد. ويكون اختيار الممثلين في المستوى الأعلى، بالانتخاب من المستوى السابق له. وينتخب مؤتمر الفروع، الذي يضم كل فروع الاتحاد في مختلف البلدان، الممثلين في المجلس الوطني. كما ينتخب أمين عام المكتب، ولجنة قيادية تعاونه تسمى الأمانة العامة، وهي المسؤولة أمام المؤتمر العام للاتحاد. وتضم هيئة المكتب أعضاء من فصائل المنظمة المختلفة طبقاً لنظام الحصص «الكوتا»، في حين تتولى دائرة التنظيم الشعبي في المنظمة - وفقاً لقرارات الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني، الذي عُقد في القاهرة من 12 إلى 22 آذار/مارس -1977 مسؤولية وضع الخطط العامة لعمل المنظمات الشعبية، مع مراعاة قاعدة التمثيل الجبهي، وعلى أساس قاعدة التمثيل النسبي².

وقد لعبت الاتحادات الشعبية التابعة للمنظمة، وبغض النظر عن القصور في بعض القضايا والثغرات التي اعترت عملها، دوراً في إحياء الروابط الجماعية لمكونات الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، كما ساهمت في تعزيز الوحدة الوطنية وإن كانت تتم بطريقة الكوتا، وبما يضمن معادلة (النصف +1) للفصيل المركزي والرئيسي بالمنظمة، إلى جانب البعد الديمقراطي الذي من خلاله كانت تتم انتخابات لجان الفروع ولجنة الاتحاد المركزية، كما كان لها دور بارز في الترويج لصالح

2. انظر: «الاتحادات والتنظيمات الشعبية». مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا.

القضية الفلسطينية من خلال المشاركة في العديد من المؤتمرات الدولية؛ بهدف حشد التأييد لصالح حقوق الشعب الفلسطيني في سياق معركة التحرر الوطني. كما تمثلت الاتحادات والمنظمات الشعبية بنسبة تزيد عن 14% من إجمالي عدد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني حسب أحدث معطيات منشورة حول عضوية المجلس³.

3. حسب الموقع الإلكتروني الرسمي للمجلس الوطني الفلسطيني، يبلغ عدد أعضاء المجلس 765 عضواً، تصل حصة الاتحادات والأطر الجماهيرية منهم إلى 108 أعضاء، أي بنسبة تزيد عن 14% من إجمالي عضوية المجلس الوطني، يتوزعون على النحو الآتي: الاتحاد العام للمرأة (26)، الاتحاد العام لعمال فلسطين (18)، اتحاد المعلمين (14)، اتحاد الطلبة (13)، جمعية الهلال واتحاد الأطباء والصيدالة (10)، اتحاد المهندسين (8)، اتحاد الكتاب والصحافيين (8)، اتحاد الحقوقيين (4)، المجلس الأعلى للشباب والرياضة (3)، اتحاد الاقتصاديين (1)، اتحاد الفلاحين (1)، اتحاد الفنانين التعبيريين (1)، اتحاد الفنانين التشكيليين (1). لمزيد من التفاصيل: انظر موقع المجلس الوطني. (www.palestinepnc.org)

النقابات المهنية والأطر الموازية

بالمقابل، تشكلت النقابات المهنية في الأراضي المحتلة منذ العام 1967، في سياق مختلف، فقد كانت تسعى للربط ما بين العمل النقابي والاجتماعي من جهة، والنشاط السياسي والوطني من جهة أخرى، بالرغم من طغيان السياسي على النقابي، حتى وإن كان بدرجة أقل من الاتحادات الشعبية التابعة للمنظمة التي كان يغلب عليها الطابع السياسي والتعبوي بدرجة رئيسية. فقد عملت النقابات العمالية والمهنية المختلفة على الدمج ما بين الاجتماعي والوطني، وخاضت نضالات نقابية، مطلبية، في مواجهة إدارة الاحتلال العسكرية أو في مواجهة ما يسمى «الإدارة المدنية»، ومن الأمثلة على ذلك: الجمعية الطبية في قطاع غزة، واتحاد النقابات المهنية في الضفة الغربية، اللذين خاضا في نهاية السبعينيات من القرن الماضي نضالات مطلبية لها علاقة بحقوق الأطباء والمهندسين والمحامين... إلخ. وفي نفس الفترة، استطاعا أن ينظما إضراباً في مواجهة اتفاقات «كامب ديفيد» ومشروع الحكم الإداري الذاتي المحدود و«الإدارة المدنية».

واجهت النقابات المهنية المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة العديد من المشكلات، أبرزها التسييس الفتوي الذي برز بصورة ساطعة بعد العام 1982 وخروج المقاومة من بيروت، واعتمادها الأراضي المحتلة كساحة رئيسية للصراع، مع ما يتطلبه ذلك من رفع مستوى التركيز على العمل الجماهيري، حيث جرى استخدام المال السياسي أحياناً في الهيمنة على النقابات المهنية، كما استمر العمل بألية «الكوتا» الفصائلية بين القوى الرئيسية المنضوية في إطار منظمة التحرير، عبر التوافق المسبق على توزيع الحصص في الهيئات الإدارية، ولكن أيضاً بما يضمن الغلبة في معظم الأحيان لصالح القوة الرئيسية المركزية في المنظمة «فتح»، باستثناء بعض الاتحادات مثل مجالس الطلبة في الجامعات

التي كانت تخضع لعملية تنافس جدية و حقيقية، خاصة بعد اعتماد قانون التمثيل النسبي في معظم الجامعات والمعاهد العليا، وكذلك في العديد من النقابات المهنية. وقد زادت وتيرة هذا التنافس مع بروز دور الإطار الطلابي للتيار الإسلامي (الكتلة الإسلامية التي سبقت في نشأتها حركة حماس، ثم أصبحت امتدادا طلابيا لها).

كما اعترضت مسيرة الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية التابعة للمنظمة مشكلات أخرى تتعلق بالتنافس على شرعية تمثيل القطاعات والفئات التي تنضوي في كل من هذه الاتحادات والنقابات، مع بروز انقسامات وانشقاقات في بعضها، أو تشكيل أطر ونقابات موازية، لاسيما مع بروز الدور النقابي للأطر النقابية الإسلامية، ما بعد قيام السلطة.

تعود بداية ظهور أطر نقابية إسلامية فلسطينية (الإخوان المسلمين) خارج إطار منظمة التحرير إلى السبعينيات من القرن الماضي. ففي العام 1977 شكل طلاب الإخوان المسلمين الفلسطينيين في جامعة الكويت «كتلة الحق الإسلامية» برئاسة خالد مشعل، التي تم تغيير اسمها في العام 1980 إلى «رابطة الإسلامية لطلبة فلسطين». وفي العام 1979 تأسست في بريطانيا «رابطة الشباب المسلم الفلسطيني». وفي العام 1981 تأسس في كندا وأميركا الشمالية «الاتحاد الإسلامي لفلسطين»، الذي انضم إليه لاحقا الدكتور موسى أبو مرزوق.

أما في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد تشكلت أطر نقابية إسلامية ما قبل انطلاق حركة حماس، بل كان لها دور في ظهور الحركة لاحقاً. فقد بادر الإخوان المسلمون إلى تأسيس مؤسسات وأطر نقابية في الضفة والقطاع، منذ السبعينيات (مثل «المجمع الإسلامي») العام 1973، والجامعة الإسلامية العام 1978 في غزة، والكتلة الإسلامية في جامعة بيرزيت العام 1978، ومن ثم في جامعة النجاح، وجامعة الخليل التي فازت الكتلة الإسلامية في انتخاباتها العام 1981). والملاحظ أن العديد من قادة الكتل الإسلامية الطلابية والمؤسسات التي شكلت كامتداد لحركة الإخوان المسلمين أصبحوا - كما كان حال العديد من قادة فصائل منظمة التحرير الذين بدأوا نشاطهم كنقائيين - قادة في حركة حماس بعد تأسيسها: خالد مشعل، موسى أبو مرزوق (من الخارج)؛ جمال منصور، صالح العاروري، حامد البيتاوي، فضل حمدان، عادل عوض الله، محيي الدين الشريف (في الضفة)؛ عبد العزيز الرنتيسي، إبراهيم المقادمة، إسماعيل هنية (في القطاع)؛ مما يدل على أهمية العمل النقابي في ردف الحياة السياسية الفلسطينية بقيادة متمرسين.

وفي ضوء نشأة أبرز مكونات التيار الإسلامي الفلسطيني، كحركتي حماس والجهاد الإسلامي، خارج إطار منظمة التحرير، كانت إحدى السمات للعمل النقابي هي التنافس الشديد بين الكتل النقابية الإسلامية، لاسيما الكتل الطلابية الإسلامية، والكتل الممثلة لفصائل منظمة التحرير، وبخاصة بعد النجاحات التي حققتها الكتل الإسلامية في انتخابات بعض الجامعات في مطلع الثمانينيات، كما شجع هذا التنافس على بروز محاولات لتشكيل أطر موازية للاتحادات والنقابات التابعة لمنظمة التحرير. وقد حاولت «حماس»، على سبيل المثال، تأسيس اتحاد عام جديد للطلبة في نهاية التسعينيات تحت اسم «اتحاد مجالس الطلبة»، بالاستفادة من سيطرتها حينذاك على معظم مجالس الطلبة في جامعات الضفة، إضافة إلى الجامعة الإسلامية في غزة، إلا أنها اصطدمت بمعارضة قوية من الكتل الممثلة لفصائل منظمة التحرير، التي تمسك باعتبار الاتحاد العام لطلبة فلسطين هو الإطار الشرعي الوحيد الممثل للطلبة الفلسطينيين.

وبالرغم من مشاركة «حماس» لاحقاً في بعض النقابات المهنية، إلا أن بعض الكتل النقابية التابعة لها ظلت خارج إطار الاتحادات المهنية ذات العلاقة، مثل الكتلة العمالية الإسلامية التي لم تنخرط في الاتحاد العام لنقابات العمال، وقامت باستبداله بنفسها في قطاع غزة بعد أحداث الانقسام في حزيران 2007. وتكرر ذلك فيما بعد في نقابة الصحفيين العام 2012 التي أجريت لها انتخابات موازية في قطاع غزة، لتصبح هناك نقابتان تتنازعان على الشرعية في الضفة والقطاع، قبل استقالة رئيس وأعضاء مجلس إدارة النقابة بغزة في تموز 2013، في خطوة تفسح المجال أمام إحياء المبادرات الرامية لإعادة توحيد الجسم النقابي الصحفي.

مشكلات ما بعد قيام السلطة

هناك العديد من الأزمات والمشكلات التي تواجه عمل الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية، وبخاصة منذ قيام السلطة، وتراجع دور ومكانة منظمة التحرير، من أبرزها الانقسامات وازدواجية التمثيل النقابي، فهناك اتحادات ظلت تحمل ذات الاسم المرتبط بالمنظمة، مع وجود فروع غير فعالة لها في بعض بلدان الشتات، تنافسها على التمثيل اتحادات ونقابات مهنية كانت تشكلت في الضفة والقطاع قبل قيام السلطة، مثل حالة الاتحاد العام لعمال فلسطين الذي ظل لسنوات طويلة يمثل فلسطين في الاتحادات والمنظمات النقابية العربية والدولية، إلى جانب الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة والقطاع، ومن ثم ظهرت اتحادات نقابية عمالية أخرى، الأمر الذي يُشَتَّت وحدة تمثيل مصالح العمال الفلسطينيين ونقاباتهم المهنية، ويُضعف من صفة التمثيل الفلسطيني في المحافل الدولية، ويُبرز حالة من التناقض والاختلاف، ما لم يتم تقديم صيغ خلاقية لتوحيد الجهود، حتى ولو عبر دراسة أفكار من قبيل تشكيل مجالس كونفدرالية عليا تجمع ما بين هذه الأطر النقابية.

ويضاف إلى ذلك، استفحال مظاهر التكلس والمكثبية والانفصال في بعض الحالات عن مصالح الفئات الاجتماعية والمهنية التي تعبر عنها الاتحادات والنقابات المهنية، وكذلك الانشداد إلى الفئوية السياسية عبر نظام «الكوتا» والمحاخصة على حساب التعبير عن الحقوق الاجتماعية والمهنية، إلى جانب الاندماج بالتركيبة القيادية للسلطة، إذ إن بعض الأمناء العاميين للاتحادات والنقابات يتبوأون وظائف رفيعة في مؤسسات السلطة، الأمر الذي يظهر حالة من تضارب المصالح (Conflict of interest). ما أدى إلى تراجع الدور النقابي والحقوقى والاجتماعي في مواجهة

سياسات السلطة وبتجاه إصلاحها وتطويرها لصالح الانحياز إلى حقوق ومصالح الفئات الاجتماعية المختلفة.

وتفتقر معظم النقابات المهنية العاملة بالضفة والقطاع لقانون معتمد من السلطة التشريعية ينظم عملها، باستثناء نقابة المحامين، ومعظم النقابات الأخرى مسجلة بصفقتها منظمات أهلية وفق قانون الجمعيات الأهلية رقم 2000/1 رغم أن طبيعة هياكل وعمل النقابات تختلف عن المنظمات الأهلية، إلى جانب التنافس بين الكتل النقابية التابعة للأحزاب السياسية في ادعاء كل منها التعبير عن مصالح الفئة الاجتماعية ذات العلاقة بصورة عامة، في حين أن أعضاء الكتلة التابعة لحزب ما معظمهم أعضاء حزبيون، وهذا يعكس الخلل في العلاقة ما بين الحزبي والنقابي، وتراجع النفوذ الجماهيري والنقابي والاجتماعي للأحزاب.

وواقع الحال أنه بعد قيام السلطة الفلسطينية، بموجب محددات اتفاقيات أوسلو، وسيطرتها جزئياً على مقاليد الأمور في الضفة الغربية وقطاع غزة في حدود المسموح به بموجب بنود الاتفاقية وملاحقها والاتفاقات والتفاهات اللاحقة، وطغيان السلطة على منظمة التحرير؛ لم يحصل أي تطور ملحوظ على صعيد الاهتمام ببناء العمل النقابي وتشجيعه ودعم استقلاليته باعتباره من أهم أدوات التعبئة والتعبير عن تطلعات الفئات الاجتماعية على المستويين الاجتماعي والوطني العام. وبذلك نجد أن التشريعات السارية حالياً، التي تنظم العمل النقابي، لا تزال متوارثة من العهد الانتدابي والعهد الأردني في فترة الخمسينيات، والاستثناء الوحيد على المستوى التشريعي هو قانون المحامين النظاميين الموحد الذي أصدره المجلس التشريعي في العام 1999، وحتى هذا القانون خضع لتعديل تشريعي استثنائي من رئيس السلطة الفلسطينية العام 2011؛ مأسس بموجبه حالة الانقسام على المستوى النقابي بين الضفة والقطاع ولم يخرج عن حدود الأهداف الفئوية الضيقة.

وبالرغم من هذا الواقع الصعب، يكتسب طرح تصورات وآليات تتعلق بإعادة بناء وتوحيد وتطوير عمل الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعبر التشبيك مع الأطر الشعبية والمهنية الخاصة بالفلسطينيين في أراضي 48؛ أهمية كبيرة باعتبار هذه العملية أحد المرتكزات الأساسية في سياق إعادة بناء وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير على قاعدة ديمقراطية وتمثيلية، وبالاستناد إلى مبادئ العمل النقابي، ومبدأ التمثيل النسبي الذي يضمن مشاركة كافة القوى والفعاليات فيها بصفقتها

الكيان المؤسساتي التمثيلي الموحد لحركة التحرر الوطني الفلسطيني. وتزيد إلحاحية ذلك في ظل الحاجة إلى المضي في إنهاء مختلف مظاهر الانقسام الفلسطيني بعد تشكيل حكومة الوفاق الوطني في 2 حزيران/ يونيو 2014، لأن إعادة بناء وتوحيد الاتحادات والنقابات - بالرغم من تعقيداتهما وصعوبتها - تفتح نافذة فرص تؤكد على أن ما يجمعُ الفلسطينيين أكثر مما يفرقهم، وبخاصة عند تشابه الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها فئات اجتماعية ومهنية ذات مصالح موحدة في كل من التجمعات الفلسطينية، ما يوسع مساحة الالتقاء حول أهداف وبرامج محددة تخدم تحقيق والدفاع عن هذه المصالح والحد من طغيان السياسي والفئوي على النقابي في إطار وحدة التمثيل في إطار نقابي موحد.

إن من شأن تعزيز الجهود لإعادة بناء وتوحيد الاتحادات والأطر النقابية أن يساهم في إعادة الصلات والروابط الجمعية للفئات الاجتماعية وقطاعاتها المختلفة في الوطن والشتات، إلى جانب أهمية الربط ما بين الوطني والاجتماعي، وبخاصة في الأراضي المحتلة العام 1967، مع مراعاة خصائص ومصالح مختلف الفئات في كل من التجمعات الفلسطينية. فقد بات ضرورياً العمل على بذل الجهد المطلوب لإعادة بناء الاتحادات والنقابات على أسس ديمقراطية؛ لتصبح قوة حشد وضغط وتأثير في القضايا الوطنية المشتركة في مواجهة الاحتلال والعنصرية، وفي الدفاع عن حقوق ومصالح الفئات الاجتماعية والمهنية التي تمثلها هذه الأطر الشعبية والمهنية.

لقد ساهم الانقسام في إضعاف ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ تم تقويض أسس سيادة القانون، وجرى في سياق الفعل ورد الفعل مع احتدام الصراع الداخلي إغلاق العديد من الجمعيات والنقابات التابعة للطرف المنافس في الضفة والقطاع، كما تم المس بحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، إلى جانب ظاهرة الاعتقال السياسي. وثمة إمكانية لتقديم نموذج يحفز على التقدم لاستكمال مسار المصالحة الوطنية، عبر تركيز قسط من جهود القوى الوطنية والنقابيين وأطرافهم ومنظمات المجتمع المدني على تطوير تصورات وآليات موجهة لإعادة توحيد وبناء الاتحادات والنقابات، بحيث تساهم أيضاً في تعزيز وحدة النسيج الاجتماعي، والدفاع عن حقوق ومصالح الفئة الاجتماعية المعنية.

تحديات في ظل الانقسام

يمكن رصد أهم تداعيات الانقسام على الحياة النقابية بشكل عام بما يأتي:

- تراجع استقلالية العمل النقابي، فقد باتت النقابات فضاءً للصراع السياسي، بدلاً من أن تكون فضاءً للتنافس النقابي الخدماتي، إذ أصبحت النقابات مصنفة على أي حزب سياسي تنتمي له، وبناء عليه يتخذ أحياناً قرار السماح والحظر والتضييق على عملها.
- تراجع البرامج النقابية المقدمة لمنتسبي النقابات والنضال من أجل القضايا المطبّبة في ظل حالة الانقسام والتشرذم، مع طغيان توظيفها في الصراع السياسي الداخلي، وعدم وجود منافس في تقديم الخدمات النقابية في كل من الضفة والقطاع في ضوء التضييق على الحريات العامة، ومن ضمنها الحريات النقابية.
- تراجع الدور القيادي للعمل النقابي، إذ لم تعد النقابات تُصدّر قيادات سياسية ومجتمعية، بل استعانت بقيادات حزبية سياسية، لتخوض العمل النقابي لتحقيق كسب حزبي أكثر منه نقابي.
- تعطيل المجلس التشريعي، ما أعاق إقرار القانون الخاص بالنقابات الذي طالما طالبت به الحركة النقابية، والذي سيُخرّج النقابات من أسْر وزارة الداخلية والوزارات المختصة، إذ لا تزال غالبية النقابات عبارة عن جمعيات عثمانية خاضعة لقانون الجمعيات، ما يفقدها الاستقلالية ويجعلها معرضة للإغلاق والمنع في أية لحظة تختلف فيها مع السلطة التنفيذية.

- بروز ظاهرة المؤسسات البديلة، فباتت الكتل النقابية تتهيب من العملية الانتخابية خشية الهزيمة النقابية، التي من الممكن أن تأخذ، أو تفسر، كشكل من أشكال الاستفتاء على التأييد الحزبي، مما أدى إلى بروز ظاهرة المؤسسات البديلة لمن يفقد الأغلبية، بالترافق مع انقسامات في بعض الاتحادات والنقابات، أو تشكيل أطر موازية.
- عزوف كثير من المنتسبين عن العمل النقابي، إما لفقدانهم الثقة في قدرة وأداء القائمين على النقابات والخدمات التي تقدمها، أو لاحتواء السلطة التنفيذية لبعض النقابات، أو لغياب الحالة التنافسية وشيوع ظاهرة شراء الأصوات، مما قتل روح المنافسة والرغبة في تقديم خدمة أفضل لكسب تأييد المنتسبين في الانتخابات.

أسس موجهة لعملية إعادة البناء والتوحيد

1. إعادة رسم الحدود والعلاقة بين الفصائل ومنظمة التحرير من جهة، والاتحادات الشعبية والنقابات المهنية من جهة أخرى، على قاعدة وقف الاستخدام المتبادل ذي النزعات والأغراض الشكلية والظرفية والشخصية الضيقة، ودعم الفصائل والمنظمة لمختلف أشكال الحراك الاجتماعي، الذي تنتجه احتياجات وتطلعات الفئات الاجتماعية المختلفة.
2. احترام مبادئ ومعايير الحقوق والحريات النقابية، بما يعنيه من إقرار فعلي من خلال التشريع والممارسة العملية، بالحق في التعددية، الذي يكفل حق أي مجموعة، من جميع شرائح وفئات المجتمع بإقامة و/أو الانضمام إلى المنظمة التي يختارونها بأنفسهم بحرية تامة، دون خوف من قمع أو انتقام، ودون تمييز، ودون إذن مسبق. إذ يقع كل ذلك في صميم الإقرار بالمبادئ والمعايير المتصلة بالحقوق والحريات النقابية، باعتبارها أحد أهم أركان حقوق الإنسان الأساسية.
3. احترام مبادئ العمل النقابي، التي تشمل ثلاثة مبادئ أساسية مترابطة ينبغي أن تحكم عمل أية منظمة نقابية وسلوكها، وهي: الاستقلالية، والديمقراطية، والفاعلية. ويشكل مستوى الالتزام بهذه المبادئ معياراً لقدرة الحركة النقابية على تجسيد الحقوق والحريات النقابية في التشريع والممارسة العملية كحق تمكيني؛ يساعدها على ممارسة الحق في العمل من أجل حماية وتعزيز الحقوق والمصالح المادية والمعنوية للفئات المعنية بكل نقابة. والمقصود بالاستقلالية هنا: اتخاذ القرارات بشكل مستقل دون تبعية أو وصاية أو احتواء أو ذيلية، للحكومة أو الأحزاب السياسية، أو المصالح الخاصة، أو جهات التمويل محلية كانت أم خارجية، ودون

أن يعني ذلك الانعزالية والتفوق، أو النأي بالمنظمة النقابية عن مجمل الحركة السياسية والوطنية والاجتماعية والديمقراطية، أو حق أعضائها في الانتماء والعمل الحزبي. كما أن الاستقلالية شرط لإعمال مبدأ الديمقراطية الذي يشتمل على حق منتسبي الاتحادات والنقابات في انتخاب ممثليهم بشكل دوري وبحرية تامة، والمشاركة الجدية في صناعة القرارات وتنفيذها، وهو أمر يصعب تجسيده بشكل حقيقي في إطار منظمة نقابية غير مستقلة. وكذلك الأمر بالنسبة لمبدأ الفاعلية الذي يعني قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف والتائج المخطط لها، إذ لا وجود لمنظمة فاعلة من دون أن تكون مستقلة وديمقراطية.

4. البناء على التراث الإيجابي للحركة الوطنية المعاصرة ومنظمة التحرير ومنظماتها الشعبية، التي تمثلت في تشييد البنية المدنية (أي الفصل بين المؤسسات السياسية والنقابية والمؤسسات الدينية). ويتطلب ذلك، الحفاظ على تجربة الاتحادات والنقابات المهنية من حيث اعتماد أنظمة مدنية تقوم على التسامح وقبول الآخر والمساواة في الحقوق والواجبات، والالتزام بمبدأ التعدد في السياسة والدين والثقافة والفكر، ورفض استخدام الدين لتحقيق أهداف سياسية أو لترويج برامج وخدمات نقابية.

5. يتطلب السعي لإعادة بناء وتوحيد الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية وفق المبادئ آنفة الذكر، مراعاة تباين واقع البنية الهيكلية ومجالات العمل والأهداف الخاصة بكل من الاتحادات والمنظمات الشعبية القائمة على أساس تمثيل مصالح شرائح وفئات اجتماعية (المرأة، الطلبة... إلخ)، وتلك الممثلة لمصالح فئات مهنية (عمال، أطباء، مهندسين، مزارعين... إلخ)، وكذلك تباين مصالح وأولويات منتسبي كل من الاتحادات والنقابات وفق خصائص وشروط البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية في كل من التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات. ومن الصيغ المتداولة لتحقيق وحدة العمل النقابي مع احترام التعددية ومبادئ ومعايير الحقوق والحريات النقابية، دراسة إمكانية إنشاء كونفدراليات تكفل أنظمتها الداخلية التمثيل النسبي الفعال لجميع الاتحادات والمنظمات النقابية في الوطن والشتات دون هيمنة أو إقصاء أو تدخل خارجي من أية جهة كانت، مع إيجاد أطر مشتركة أو آليات تنسيقية بين بعض الفئات الممثلة في أطر جماهيرية ونقابية في التجمعات الفلسطينية في الضفة والقطاع وأراضي 48 والشتات (مثلا عبر أطر/منتديات تجمع الكتاب والمثقفين، أو أطر للمراكز الثقافية والتراثية).

6. تحييد العمل النقابي عن الانجرار إلى حلبة التنازع الفصائلي وتوظيفه كأداة لتعميق الانقسام والتشرذم، والحرص على اعتبار العمل النقابي إحدى الآليات الموحدة للفصائل والشرائح الاجتماعية والفئات المهنية ذات المصالح والأهداف المشتركة، وللنضال في سبيل الدفاع عن حقوق ومصالح هذه الشرائح والفئات، وتعزيز المسار الديمقراطي التعددي.
7. العمل على إقرار مشروع قانون التنظيم النقابي، الذي يحدد الأسس التي يقوم عليها العمل النقابي واللوائح الضابطة لإدارته وقيادته، وإدراج نصوص واضحة تُعنى بصيانة مبادئ حقوق الإنسان النقابية؛ لتتحول النقابات العاملة تحت مظلة وزارة الداخلية كجمعيات أهلية إلى نقابات فاعلة مستقلة عن سياسات الحكومات والمؤسسة التنفيذية.
8. اعتماد الانتخابات على قاعدة قانون التمثيل النسبي بدلا من آلية التمثيل المبنية على «الكوتا» والمحاصصة التي جعلت النقابات رهينة للفصيل الفائز، وأبعدت الفصائل الخاسرة عن دائرة الفعل والتأثير.
9. تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية في التوسط بين الكتل والأطر التنظيمية المختلفة للوصول إلى بناء نقابات حرة مستقلة فاعلة؛ لتشكل رافعة للمشروع الوطني ولبننة في بناء الوحدة الوطنية.

آليات مقترحة لإعادة بناء وتوحيد الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية

لتحقيق ما سبق، يقترح اعتماد آليات تساعد على إعادة بناء وتوحيد الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية، وفقا لما يأتي:

1. تشكيل لجنة من ممثلي منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية وعدد من الشخصيات السياسية والنقابية والمستقلة في الضفة والقطاع والشتات، مع الاستعانة بخبراء، لدراسة حالة كل من الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية، وبخاصة تلك التي تعاني ازواجية تمثيل، أو انقسامات وأطر موازية، بسبب تداعيات الانقسام الداخلي، وتقديم تصورات وآليات حول إعادة بنائها وتوحيدها، بما في ذلك إمكانية إعادة الدمج أو تشكيل كونفدراليات كمظلة يعمل في إطارها أكثر من اتحاد ونقابة (حالة الأطر النقابية للعمال تعتبر أحد الأمثلة على ذلك).
2. إجراء حوار بين الكتل النقابية المتنافسة حول التصورات والآليات التي تقترحها اللجنة المذكورة أعلاه.
3. تشكيل لجان تضم خبراء ونقابيين لمراجعة الأنظمة الداخلية للاتحادات والنقابات التي يمكن أن تنضوي في إطار علاقة كونفدرالية، بما في ذلك العمل على توحيد الحركة الطلابية في جامعات الضفة والقطاع تحت سقف إطار نقابي موحد.
4. تشكيل لجان إشراف وعضوية مستقلة لإعادة تدقيق وفرز العضوية في الاتحادات والنقابات بالاستناد إلى النظام الداخلي لكل نقابة.

5. تشكيل لجان تحضيرية لإجراء انتخابات موحدة للاتحادات والنقابات التي لم تشهد انتخابات منذ فترة طويلة، أو تعاني من الانقسام، في الضفة والقطاع والشتات، وكذلك لفروع الاتحادات في الخارج، على قاعدة مبدأ التمثيل النسبي.

6. إعداد مشروع قانون التنظيم النقابي لتقديمه للمجلس التشريعي، أو إقراره من الرئاسة على قاعدة التوافق الوطني، بما يكفل تنظيم العلاقة بين النقابات والسلطة التنفيذية انطلاقاً من احترام الحريات النقابية ومبادئ العمل النقابي.

7. اعتماد قانون يحدد معايير تنظيم الموارد المالية للاتحادات والنقابات المهنية، بحيث تخرج عن طابع الزبائية وشراء ولاءات القيادات النقابية، وكذلك تحديد شروط ومعايير الحصول على موارد تمويلية مستقلة غير مشروطة للحفاظ على استقلالية العمل وتحريره من سطوة المال وتأثيراته السياسية.

لعل التحدي الأبرز الذي يواجه الحركة الوطنية الفلسطينية يكمن في تجاوز التقاليد السابقة لمؤسسات منظمة التحرير وفصائلها، التي تعاملت مع الاتحادات القطاعية والنقابات العمالية والمهنية كأذرع نضالية فقط دون الإقرار لها بالحق في تنظيم جمهورها باستقلالية وعلى أسس نقابية وقطاعية ومهنية بعيدة عن التسلط الفئوي التنظيمي والنفس الاستخدامي. إن من شأن احترام استقلالية الاتحادات القطاعية والنقابات المهنية أن يُشرك القطاعات الأوسع من العمال والنساء والشباب والمهنيين في الشأن الوطني، وتحديدًا في إستراتيجيات المقاومة والنضال، وفي الفعل الاجتماعي والثقافي.

كما يجدر إدراك حقيقة أن مستويات إعادة بناء التمثيل في إطار منظمة التحرير تشكل تحدياً للحركة الوطنية الفلسطينية، لكنها تنطوي أيضاً على فرص قد تبدأ بإعادة بناء وتوحيد التمثيل القطاعي والمهني (النقابي)، وهذا ليس، بالأساس، تمثيلاً سياسياً، بل قطاعي (امرأة، شباب، طلبة، عمال)، ومهني (مهندسون، أطباء، معلمون... إلخ)، لكن له، في الشرط الفلسطيني، بعداً وطنياً مهماً كونه يمكن من توليد روابط قطاعية ومهنية بين أفراد التجمعات الفلسطينية المختلفة، ويقدم نموذجاً على أن مطلب استكمال تحقيق المصالحة وإعادة بناء الوحدة الوطنية يشكل ضرورة قد تبدو بعيدة المنال، لكنها من الممكنات إن توفرت إرادة تغلب ما يُجمع عليه الفلسطينيون في الوطن والشتات. وقد يكون إطلاق مبادرات لإعادة بناء وتوحيد اتحاد أو نقابة ما، كاتحاد الكتاب والأدباء، أو نقابة الصحفيين، نقطة البداية في

تقديم مثل هذه النماذج على وجود مصلحة حقيقية لقطاعات واسعة في الضغط باتجاه طبي صفحة الانقسام.

تتضمن هذه الورقة ملحقاً حول تصورات وآليات مقترحة، تأمل مجموعة دعم وتطوير مسار المصالحة أن تشكل أساساً صالحاً لإطلاق حوار يهدف إلى بلورة وإطلاق مبادرات لإعادة توحيد وبناء بعض الاتحادات والنقابات (الكتاب والصحافيين كنموذج)، وبشكل يمكن تعميمه على عدد أكبر من هذه الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية.

آليات مقترحة لإطلاق مبادرات لإعادة البناء والتوحيد

يأمل المشاركون في النقاشات حول هذه الورقة أن تشكل مدخلاً لإطلاق مبادرات عملية لإعادة بناء وتوحيد بعض الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية، لتقدم نموذجاً على إمكانية الشروع في مثل هذه العملية لإنهاء حالة الانقسام السياسي والمؤسسي، وبما يساهم في تهيئة أجواء إيجابية داعمة لاستكمال مسيرة إنهاء هذا الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية.

إن بلورة ودعم تنفيذ مثل هذه المبادرات هي أولاً مسؤولية النقابيين المعنيين في كل قطاع يمثله كل من الاتحادات والنقابات القائمة، لاسيما المنقسمة منها. كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الناشطة في مجالات اهتمام هذا الاتحاد أو ذلك، وعدد من القوى والأحزاب السياسية، وشخصيات مستقلة ذات صفة اعتبارية، أن تلعب دوراً ريادياً في حوارات تُغني هذه المبادرات وتُحوّل كل منها إلى خارطة طريق قابلة للتطبيق.

لا تشمل الآليات المقترحة في هذه الورقة جميع الاتحادات والنقابات، لكنها تركز على تقديم نماذج لعدد من الاتحادات قابلة للتعميم في حال نجاحها، وهي لا تنطلق من نقطة الصفر، بل تستند إلى ما سبق أن وصلت إليه حوارات وجهود سابقة وحالية لإعادة بناء وتوحيد مثل هذه الاتحادات والنقابات، لاسيما جهود شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ومؤسسات أخرى فيما يتعلق بإعادة توحيد الجسم الصحفي، كما تستند إلى الأفكار والآليات التي تضمنتها الأوراق المرجعية التي استندت إليها هذه الورقة، والنقاشات ذات الصلة.

ملحق (أ)

تصورات مقترحة لإعادة بناء وتوحيد الاتحاد العام للكتاب والأدباء

ثمة حاجة لإطلاق حوار حول ماهية الاتحاد المراد إعادة بنائه، بالتركيز على أسئلة من قبيل: هل هو اتحاد تمثيلي لقطاع الكتاب يدافع عن حقوقهم النقابية والمهنية ويقدم خدمات لهم؟ أم هو تمثيل سياسي لفئة اجتماعية داخل أطر ومؤسسات النظام السياسي؟ أم هو تعبير عن استنزاف وتحشيد فصائلي؟

إن المعادلة المطلوبة في الحالة الفلسطينية هي تلك التي تنجح في الجمع بين البعد التمثيلي للكتاب والأدباء، والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، وتعزيز دورهم الريادي، الفردي والجماعي، في السياق الوطني العام.

يعد التوافق حول أدوار الاتحاد ومهامه على المستوى المفاهيمي مدخلاً للإجابة عن أسئلة أخرى تتعلق بواقع تعدد الاتحادات والأطر التمثيلية، والتباين في الهياكل النقابية والمؤسسية في الوطن والشتات، لاسيما منذ قرار الأمانة العامة للاتحاد العام للكتاب والصحافيين القاضى بالفصل بين الأطر الممثلة لكل من الكتاب والأدباء من جهة، والصحافيين من جهة أخرى. وفي مقدمة هذه الأسئلة: هل هناك حاجة لاتحاد واحد للكتاب، أم يمكن الإبقاء على واقع تعدد الاتحادات ولكن تحت مظلة تجمع ما بينها، مثل فيدرالية أو مجلس تنسيقي أعلى؟ وكيف يمكن معالجة الإشكاليات ذات العلاقة

بازدواجية التمثيل في حالة تعدد الأطر، والمعايير المشتركة لعضوية الكتاب والأدباء في الاتحادات والروابط القائمة؟ إضافة إلى طبيعة العلاقة المؤسسية مع الكتاب والأدباء في أراضى 48.

تشير الجهود التي بذلت لتوحيد الجسم التمثيلي للكتاب، إلى أن التوجه الرئيسي يُغلب الحاجة إلى اتحاد موحد بقيادة موحدة تجمع كل فروع الاتحاد حسب حصة تمثيلية لكل منها، مع أهمية التركيز على القضايا النقابية دون إغفال للدور الوطني والمجتمعي للاتحاد. ويمكن تضمين القضايا ذات العلاقة بفلسفة الأدوار والمهام التي ينبغي أن يضطلع بها الاتحاد بعد إعادة بنائه وتوحيده في ورقة/وثيقة إستراتيجية يصوغها المؤتمر التأسيسي الجديد للاتحاد، وتُشكل مرجعية لعمل الاتحاد في الفترة المقبلة.

في هذه السياق، يمكن أن تشكل الآليات المقترحة أدناه أساساً ملائماً لحوار يهدف إلى بلورة خارطة طريق توافقية لإعادة بناء وتوحيد الاتحاد العام للكتاب والأدباء:

أولاً. لجنة الإشراف العليا

تشكيل لجنة إشراف عليا تضم ممثلين عن الهياكل القائمة وعدد من الكتاب والأدباء المستقلين المشهود لهم بالكفاءة والمهنية والنزاهة، من الضفة والقطاع والخارج، ممن لا يرغبون في الترشح في انتخابات مؤتمرات الفروع والمؤتمر التأسيسي للاتحاد العام، على أن تتولى الإشراف على مجمل عملية إعادة البناء والتوحيد وتشكيل لجنة الفرز، ولجنة العضوية، واللجان التحضيرية للانتخابات في التجمعات الفلسطينية، وصياغة مسودة الورقة/الوثيقة الإستراتيجية التي سوف تطرح على المؤتمر التأسيسي، وتكون بمثابة لجنة تحضيرية عليا لانتخابات المؤتمر العام للاتحاد.

ثانياً. استكمال الفصل بين الكتاب والصحافيين

تشكيل لجنة فرز مهنية من الكتاب والصحافيين تكون مهمتها استكمال عملية الفصل بين الكتاب والصحافيين في الفروع الخارجية، مع إمكانية الاستعانة بممثلين عن اتحاد الكتاب العرب كجهة رقابية محايدة، وفق الأسس الآتية:

- الاستناد إلى معايير واضحة لفرز الكتاب والصحافيين من الأعضاء.
- تنسيب كل من الكتاب والصحافيين لاتحاده الخاص (يحبذ أن تتزامن هذه العملية مع إعادة بناء الاتحاد الخاص بالصحافيين، بحيث يضم الصحافيين في الخارج، وكذلك أعضاء النقابتين القائمتين في الضفة والقطاع، وفق ما تقترحه هذه الورقة في مكان آخر)

ثالثاً. معايير عضوية الكتاب

بانتهاء عملية الفرز، يتم بتشكيل لجنة عضوية من الكتاب المشهود لهم بالكفاءة والمهنية من الضفة والقطاع والخارج لإعادة النظر في عضوية جميع الهياكل القائمة حالياً، مع إمكانية الاستعانة بممثلين عن اتحاد الكتاب العرب كجهة رقابية محايدة، وفق الأسس الآتية:

- تحديد معايير العضوية في الاتحاد بالتركيز على: (1) التواصل في الإنتاج؛ (2) المكانة الأدبية؛ (3) الجودة.
- وضع جميع أعضاء الاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين في فلسطين، والاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين في الخارج (دمشق)، ورابطة الكتاب والأدباء الفلسطينيين في غزة، ضمن «قائمة أعضاء تحت الفحص»، وتخضع ملفاتهم للتحقيق والتدقيق، ويتم فرز الأعضاء الذين سوف يعاد تنسيبهم للاتحاد العام وفق المعايير المتوافق عليها.
- فتح باب التنسيب لعضوية الاتحاد في فروعه المختلفة أمام كل من تنطبق عليهم معايير وشروط العضوية من الكتاب والأدباء المستنكفين أو غير المنضوين في عضوية الهياكل القائمة، على أن تنظر لجنة العضوية في طلبات الانتساب الجديدة وفق ذات المعايير المتوافق عليها.
- يتم نشر قائمة الأعضاء وفتح الباب للتظلمات والطعون خلال فترة زمنية محددة، قبل البت نهائياً بقائمة الأعضاء.

رابعاً. اللجان التحضيرية لمؤتمرات الفروع

- تشكيل لجان تحضيرية لمؤتمرات الفروع في الضفة والقطاع وفي الخارج، لانتخاب هيئات إدارية للفروع، وكذلك انتخاب مندوبي كل فرع للمؤتمر التأسيسي للاتحاد العام، وفق حصص تمثيلية تراعي حجم العضوية في كل فرع.
- مع بدء عمل اللجان التحضيرية، يتم الإعلان عن حل كافة الهياكل القائمة تمهيداً لإجراء مؤتمرات الفروع.

خامساً. المؤتمر التأسيسي للاتحاد

تقوم لجنة الإشراف العليا بمتابعة التحضيرات للمؤتمر التأسيسي العام، والإعلان عن مكان وموعد عقده، والإشراف على الوثائق المقدمة لإقرارها من قبل أعضاء المؤتمر من المندوبين المنتخبين في مؤتمرات الفروع، وصولاً إلى انتخاب الأمانة العامة للاتحاد العام، مع مراعاة تمثيل مختلف التجمعات الفلسطينية فيها وفق أحجام عضوية الفروع. ويمكن الاستعانة بممثلين عن اتحاد الكتاب العرب كجهة رقابية محايدة على أعمال المؤتمر.

سادساً. كتاب أراضي 48

هناك عدة اقتراحات تتعلق بصيغة العلاقة مع الكتاب والأدباء في أراضي 48، يجدر أن تخضع لحوار عميق، من أبرزها:

- أولاً. دعم وحدة واستقلالية اتحاد الكتاب الفلسطينيين في أراضي 48 الذي أسس في نهاية العام 2010، مع تشكيل هيئة أو لجنة تنسيق مشتركة بين هذا الاتحاد والاتحاد العام للكتاب والأدباء.
- ثانياً: اعتبار اتحاد الكتاب الفلسطينيين في أراضي 48 فرعاً من فروع الاتحاد العام، ويشارك مندوبون منتخبون يمثلون هذا الفرع في المؤتمر العام للاتحاد.

ملحق (٢)

خيارات وآليات مقترحة لتوحيد الجسم الصحفي والإعلامي

يعاني المشهد الإعلامي الفلسطيني من عدة مشكلات من أبرزها الانقسام والاختلاف في الهياكل النقابية والمؤسساتية. فمنذ آذار 2012، أصبحت هناك نقابتان تتنافسان على تمثيل الصحفيين الفلسطينيين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى مستوى المؤسسات والمحافل الإعلامية العربية والدولية، قبل استقالة رئيس وأعضاء مجلس إدارة النقابة بغزة في تموز 2013، مع استمرار عمل الاتحاد العام للكتاب والصحفيين في الخارج، إضافة إلى عزوف أعداد من الإعلاميين الفلسطينيين عن الانضمام إلى أي اتحاد أو نقابة، ناهيك عن اقتصار تعريف من هو الإعلامي على الصحفيين وبعض فئات العاملين في مجال الإعلام في الضفة الغربية وقطاع غزة واستثناء فئات أخرى.

وقد شهدت السنوات الماضية نمواً كبيراً في عدد وسائل الإعلام المحلية، إلى جانب وسائل الإعلام العاملة في الضفة والقطاع، واتساع ظاهرة الإعلام الإلكتروني، في ظل عدم وجود قانون يتلاءم مع هذا الاتساع في الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، وتوظيف العديد من وسائل الإعلام في الصراع السياسي الداخلي، ما أدى إلى انكشاف الوسائل الإعلامية والعاملين فيها على شتى الضغوط، مع تراجع الحريات العامة.

ففي المقابل، لم تعد نقابة الصحفيين ذاتها، في بنيتها وهيكلها ونظامها الداخلي، حتى قبل انقسامها، تعكس هذا المستوى من النمو والانتعاش في المشهد الإعلامي، وظلت تراوح في موقع خلف مجمل التطورات في العمل الإعلامي الفلسطيني. وهو نمو لم تكن النقابة ذات التعريف الراهن لمن هو الصحفي قادرة على استيعابه، وظلت في بنيتها مشتتة بين تعريف كل من الصحفي والإعلامي، مما جعل بعض فئات العاملين في مجالات الإعلام خارج النقابة غير القادرة على تمثيلهم، مع إمكانية لجوئهم في نهاية المطاف إلى تشكيل مؤسسات نقابية خاصة بهم، تمثلهم وتدافع عن مصالحهم وحقوقهم.

وقد بُدلت خلال السنوات الماضية جهوداً من عشرات الصحفيين والإعلاميين في الضفة الغربية وقطاع غزة في سبيل بناء جسم نقابي مهني يمثل مصالح الصحفيين، وكذلك فئات العاملين في قطاع الإعلام ممن لا تنطبق عليهم معايير العضوية في النظام الداخلي للنقابة من جهة، ولا يوجد جسم مهني آخر يمثلهم ويدافع عن حقوقهم من جهة أخرى، إلى جانب الابتعاد عن تغليب السياسي على المهني في تحديد وظائف النقابة، وعضويتها، و«الكوتا» السياسية في مجلس إدارتها، وتعزيز دورها بشكل يجعل قراراتها ملزمة للصحفيين، ولإدارات وسائل الإعلام، وكلمتها مسموعة في أروقة السياسيين، وتحركها يدخل في حسابات جهات ومواقع الضغط والنفوذ الاقتصادي والاجتماعي والأمني، فضلاً عن إيجاد وسائل لبناء مصادر تمويل للنقابة تعزز استقلالها المهني، وتصديها لشتى الضغوط، وتوفر النفقات اللازمة لتوفير الخدمات المطلوبة لأعضائها.

ولا تزال هناك عدة أسئلة تحتاج إلى إطلاق حوار بين الإعلاميين في الوطن والشتات، من أبرزها: هل ينبغي أن يقتصر تمثيل النقابة بعد إعادة توحيدها على الصحفيين الفلسطينيين في الضفة والقطاع؟ وماذا عن الإعلاميين الفلسطينيين في الشتات ممن كانوا، أو ما زالوا، تحت مظلة الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين؟ وكيف يمكن التعامل مع الصحفيين من الداخل والعرب والأجانب ممن يعملون مع وسائل إعلام تنشط في الأراضي الفلسطينية، لاسيما عندما تتعرض حقوقهم للانتهاك؟

في هذا السياق، طُرحت في أوساط الإعلاميين الفلسطينيين في الوطن والشتات عدة

تصورات حول إعادة بناء جسم نقابي تمثيلي موحد، كما قدمت مبادرات مماثلة من منظمات أهلية، ومن الواضح أن نقطة البداية ينبغي أن تنطلق من ضرورة أن يكون أي مؤتمر توحدي للنقابة في الضفة والقطاع محطة لتطوير بنية النقابة ونظامها الداخلي، أي لإحداث تغيير يعزز دورها المهني الحر، في سياق إعادة بناء جسم نقابي موحد للصحافيين والإعلاميين الفلسطينيين في الضفة والقطاع والشتات. وتترح هذه الورقة عدة خيارات مطروحة للنقاش العام ضمن عملية متدرجة لإعادة بناء الجسم النقابي التمثيلي للإعلاميين والصحافيين الفلسطينيين وفق الخطوات والاقتراحات الواردة أدناه.

الخيارات المتعلقة بالجانب الهيكلي والمؤسسي

يُتترح إطلاق حوار حول الجسم الأكثر فعالية ومراعاة لتمثيل الإعلاميين والصحافيين الفلسطينيين في الضفة والقطاع والشتات، من خلال تشكيل مجموعة حوار تضم عدداً من الإعلاميين والصحافيين ممن يتمتعون بالمهنية والكفاءة والخبرة من منتسبي الهياكل القائمة وبعض الكتل الصحافية والمستقلين عن الفصائل، لكي تعمل خلال فترة زمنية محددة، على وضع تصورات حول الخيار الأنسب لبناء الجسم الصحافي، من بين الخيارات المقترحة أدناه أو أي خيارات أخرى:

أولاً. اتحاد عام لنقابات الصحافيين والمهنة الإعلامية

بناء اتحاد عام لنقابات الصحافيين والمهنة الإعلامية، يتشكل من أمانة عامة للاتحاد العام تُنتخب في مؤتمر يشارك فيه مندوبون عن فروع الاتحاد في الضفة والقطاع والشتات. وتتوزع فئات العاملين في وسائل الإعلام على كل نقابة حسب طبيعة المهنة (محررون ومراسلون، مصورون فوتوغراف وتلفزة، تصميم ومونتاج وجغرافيك إعلامي في الوسائل المرئية والمقروءة، بما فيها المواقع الإلكترونية، مهنة إعلامية مساعدة كالصف والتدقيق والأرشيف والإضاءة وغيرها... إلخ)، على أن تُمثّل هذه النقابات ضمن «كوتا مهنية» في الهيئات/المجالس الإدارية لكل من فروع الاتحاد العام، وتُقرّر مؤتمرات النقابات مندوبين عن كل منها لمؤتمر الفرع، الذي ينتخب بدوره الهيئة/المجلس الإداري للفرع، ومندوبيه إلى مؤتمر الاتحاد العام لنقابات المهنة الإعلامية.

ومثل هذا الخيار يعني المواءمة بين بنية الجسم النقابي ووظيفته ومستوى التطورات في المشهد الإعلامي، كما يُعظم من قوة العمل النقابي، لاسيما من حيث إمكانية عمل كل نقابة منفردة لصالح أعضائها، أو الاستفادة من وقوف الاتحاد بكل نقاباته لدعم مطالب ومصالح أعضاء هذه النقابة أو تلك إن عجزت بمفردها عن تحقيق مطالب أعضائها.

ثانيا. اتحاد عام للصحافيين والإعلاميين وآخر للمهن المساعدة

البدء أولاً ببناء نقابة للصحافيين والإعلاميين في الضفة والقطاع، كأحد فروع الاتحاد العام للصحافيين والإعلاميين الفلسطينيين، بعد إعادة النظر في تعريف «من هو الصحفي» ليشمل فئات أوسع من العاملين في الإعلام، كمقدمي البرامج والمذيعين مثلاً، على أن يتم تكليف مجلس النقابة بعد انتخابه من قبل المؤتمر التوحيدي بالسعي للمساعدة في تأسيس نقابة «شقيقة» تضم العاملين في المهن الإعلامية المساعدة (مونتاج، صف، تدقيق، أرشيف، فني إضاءة وصوت... إلخ). وتشكل النقابة في هذه الحالة أحد فروع الاتحاد، وتنتخب أسوةً بالفروع الخارجية مندوبيها لمؤتمر الاتحاد العام للصحافيين والإعلاميين الفلسطينيين، إلى جانب مجلس إداري يُكلف بالعمل مع الاتحاد في الخارج على تشكيل لجنة تحضيرية تعمل على إجراء انتخابات للأمانة العامة لفترة انتقالية محددة (عامان مثلاً)، وتركز خلالها على فتح أوسع نقاش حول بنية الاتحاد وفروعه، والنظام الأساسي للاتحاد، بما في ذلك معايير وشروط العضوية الموحدة في مختلف الفروع، إلى جانب المساعدة على تأسيس اتحاد شقيق للعاملين في المهن الإعلامية المساعدة.

ثالثاً. اتحاد عام لجميع الصحافيين والإعلاميين لفترة انتقالية

بناء اتحاد عام للصحافيين والمهن الإعلامية لفترة انتقالية، بحيث يضم جميع العاملين في مجالات الصحافة والإعلام عموماً وفق معايير وشروط محددة في الضفة والقطاع والشتات، على أن يتوزع منتسبو الاتحاد على «غرف مهنية» تضم كل منها إحدى فئات العاملين في وسائل الإعلام، وتشكل الأمانة العامة للاتحاد من «كوتا مهنية» تمثل مجمل الفئات الإعلامية، وهي صيغة انتقالية تسمح مستقبلاً، في ضوء مستوى تطور ونمو واتساع المهن الإعلامية، بتشكيل جسم نقابي منفصل للعاملين في المهن الإعلامية المساعدة.

ويتطلب ذلك، أن ينسجم هيكل الفروع مع هذا التوجه، بما في ذلك بناء نقابة للصحافيين والإعلاميين في الضفة والقطاع لتشكّل من «غرف مهنية»، تضم كل منها إحدى فئات العاملين في وسائل الإعلام، وبحيث يتشكّل مجلس النقابة من «كوتا مهنية» تمثل مجمل الفئات الإعلامية.

رابعاً. انتخاب مجلس مؤقت لنقابة صحافيين موحدة

إبقاء الوضع على حاله في بنية النقابة، مع إعادة النظر في تعريف «من هو الصحافي» والنظام الداخلي، والتوجه إلى انتخاب مجلس انتقالي للنقابة (مؤقت لمدة عام أو أكثر) يُكلّف من قبل المؤتمر بإعداد دراسات وإطلاق ورشة من الحوار في الضفة والقطاع والشتات حول الخيار الأنسب من بين الخيارات الثلاثة المذكورة أعلاه، وأية خيارات إضافية لإعادة بناء النقابة، على أن يكون دور هذا المجلس أقرب إلى اللجنة التحضيرية إلى حين عقد المؤتمر التالي في سياق خارطة طريق لتوحيد الجسم الصحافي والإعلامي وفق نتائج عملية الحوار. وفي هذا الصدد، يُشار إلى أن النقاشات حول هذه الورقة أظهرت ميلاً لتبني هذا الخيار؛ لأنه يتيح إمكانية الشروع في مقاربة تدريجية ومتأنية تنطلق من الواقع القائم باتجاه اعتماد الخيار الأنسب لإعادة بناء جسم نقابي تمثيلي موحد في الوطن والشتات.

خارطة طريق مقترحة

بصرف النظر عن أي خيار يمكن للصحافيين والإعلاميين أن يقرروا اعتماده لبناء الجسم النقابي، فإن الأمر الثابت أن مسيرة إعادة البناء والتوحيد لا يمكن أن تنجح من دون توفر شروط أساسية، أهمها ما بات يسمى بـ«غربة» العضوية، وفتح باب الانتساب أمام كل من تنطبق عليه شروط ومعايير العضوية، في عملية لا بد أن تقودها لجنة إشراف مهنية وتمثيلية للصحافيين والعاملين في المهن الإعلامية في الضفة والقطاع والشتات. ويمكن الاستفادة من الاقتراحات والآليات أدناه سواء تم اعتماد خيار إبقاء الوضع على حاله في بنية النقابة لفترة انتقالية، أو تم تبني أحد الخيارات المتعلقة بإعادة بناء اتحاد عام موحد:

أولاً. تشكيل لجنة حوار

تشكيل لجنة حوار حول الخيار الأنسب لإعادة بناء وتوحيد الجسم الصحفي والإعلامي، تضم ممثلين عن الهياكل القائمة (النقابة والكتل النقابية في الضفة والقطاع، والصحافيون ضمن الاتحاد العام للكتاب والصحافيين في الخارج في حالة تم تبني خيار بناء اتحاد عام في الوطن والشتات، وبعض المؤسسات الإعلامية)، وعدد من الإعلاميين المستقلين المشهود لهم بالكفاءة والمهنية والنزاهة، من الضفة والقطاع والخارج، مع اقتراح تصورات وآليات تتعلق بعملية إعادة البناء والتوحيد وفق الخيار الأنسب، بما يترتب على ذلك بخصوص النظام الأساسي، ومعايير وشروط العضوية، وآليات فتح باب الانتساب في الفروع، والطعن، والانتخابات وغير ذلك ... إلى جانب تصميم وإدارة إطار للحوار يُشرك أوسع نطاق ممكن من الإعلاميين الفلسطينيين في الضفة والقطاع والشتات في بلورة التصورات المتعلقة بالخيار المفضل، والأكثر جدوى، في النهوض بدور الصحفيين والإعلاميين الفلسطينيين بأبعاده الوطنية والمهنية والمجتمعية.

ثانياً. تشكيل لجنة إشراف عليا

يخلص الحوار إلى تشكيل لجنة إشراف عليا تضم ممثلين عن الهياكل القائمة (النقابة والكتل القائمة في الضفة والقطاع، والصحافيون ضمن الاتحاد العام للكتاب والصحافيين في الخارج في حالة تبني خيار بناء اتحاد عام موحد، وبعض المؤسسات الإعلامية)، وعدد من الإعلاميين المستقلين المشهود لهم بالكفاءة والمهنية والنزاهة، من الضفة والقطاع والخارج، ممن لا يرغبون بالترشح في الانتخابات القادمة، على أن تتولى الإشراف على مجمل عملية إعادة البناء والتوحيد وفق الخيار المفضل، وتشكيل لجنة الفرز بين الكتاب والصحافيين في الخارج، ولجنة العضوية، واللجان التحضيرية للانتخابات في التجمعات الفلسطينية.

ثالثاً. تشكيل لجنة فرز

بالتوازي مع ما سبق، يُقترح في حالة تبني خيار إعادة بناء اتحاد عام موحد تشكيل لجنة فرز مهنية من الكتاب والصحافيين (وفق الاقتراح الوارد بشأن اتحاد الكتاب والأدباء في هذه الورقة)، تكون مهمتها استكمال عملية الفصل بين الكتاب والصحافيين في الفروع الخارجية، مع إمكانية الاستعانة بممثلين عن اتحاد الصحفيين العرب، والاتحاد الدولي للصحافيين، كجهة رقابية محايدة، وفق الأساسين الآتيين:

- الاستناد إلى معايير واضحة لفرز الكتاب والصحافيين من الأعضاء.
- تنسيب كل من الكتاب والصحافيين لاتحاده الخاص، على أن تتزامن هذه العملية مع انطلاق مسيرة إعادة بناء الجسم الخاص بالصحافيين، بحيث يضم الصحافيين في الخارج، وكذلك أعضاء النقابتين القائمتين في الضفة والقطاع، وفق خطة وجدول زمني تضعه لجنة الإشراف العليا.

رابعاً. معايير وشروط العضوية

باتتهاء عملية الفرز، يتم تشكيل لجنة عضوية من الإعلاميين والصحافيين الفلسطينيين المشهود لهم بالكفاءة والمهنية من الضفة والقطاع والخارج، لإعادة النظر في عضوية جميع الهياكل القائمة حالياً، وفق معايير وشروط تتوافق عليها لجنة الإشراف العليا وتكون ملائمة للخيار المعتمد لإعادة بناء وتوحيد الجسم الصحفي والإعلامي، مع إمكانية الاستعانة بممثلين عن اتحاد الصحافيين العرب كجهة رقابية محايدة، وذلك حسب الخطوات الآتية:

- تحديد معايير وشروط موحدة للعضوية في النقابة (أو الاتحاد العام وفروعه في الضفة والقطاع والشتات في حالة خيار إعادة بناء الاتحاد)، حسب تصنيف فئات الصحافيين والإعلاميين، على أن تنسجم مع الخيار المتوافق عليه لعملية إعادة بناء والتوحيد.
- وضع جميع الصحافيين من أعضاء الهياكل القائمة حالياً في الضفة والقطاع والشتات، ضمن «قائمة أعضاء تحت الفحص»، وتخضع ملفاتهم للتمحيص والتدقيق، ويتم فرز الأعضاء الذين سوف يعاد تنسيبهم للاتحاد العام وفروعه على أساس الالتزام بمعايير وشروط العضوية المتوافق عليها.
- فتح باب التنسيب لعضوية الاتحاد في فروعه المختلفة أمام كل من تنطبق عليهم معايير وشروط العضوية من الإعلاميين والصحافيين المستنكفين أو غير المنضوين في عضوية الهياكل القائمة، على أن تنظر لجنة العضوية في طلبات الانتساب الجديدة وفق ذات المعايير المتوافق عليها.

- يتم نشر قائمة الأعضاء في الفروع وفتح الباب للتظلمات والطعون خلال فترة زمنية محددة، قبل البت نهائياً بقائمة الأعضاء.

خامساً. تشكيل لجنة تحضيرية مركزية ولجان فرعية

تبدأ المرحلة النهائية بتوَلّي لجنة الإشراف العليا تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر العام للاتحاد، ومتابعة تشكيل لجان تحضيرية لمؤتمرات الفروع، على أن يعلن بالتزامن مع ذلك حل الهياكل القائمة في الضفة والقطاع والشتات تمهيداً لإجراء مؤتمرات موحدة.

